

حان الوقت ليحسم السودان خياراته الخارجية



محمد أبو الفضل
كاتب مصري

والهبوط لكنها مستمرة وغير مقطوعة، كذلك فعلت مع المحور المقابل الذي أبدى استعدادا قويا لدعم الخرطوم عقب إزاحة البشير، وبدت البلاد في النهاية كأنها تتقلب بينهما بلا فاعلية. تعتبر الخرطوم هذا المنهج نوعا من المرونة المفيدة، بينما يعدّه المراقبون نوعا من الارتباك الضار الذي يحمل إشارات قاتمة، فهو يغري الدول التي نسجت علاقات جيدة مع نظام البشير باستهداف السلطة وتكسیر مؤسساتها، ويمنع الدول التي تريد تطوير علاقاتها حاليا من تسريع خطواتها الإيجابية خوفا من حدوث انتكاسة في منتصف الطريق.

الغموض على الصعيد الخارجي أغرى دولا مثل تركيا وقطر بمواصلة دعم الحركة الإسلامية السودانية وروافدها

يمكن شد الخيط على استقامته على المستوى الدولي، فقد أدى التذبذب إلى فتور حماس بعض القوى التي راھنت على السلطة الجديدة وقدرتها على الخروج من أسر النظام السابق بكل توابعه السياسية والأمنية. وتوقفت تقريبا الإشارات التي تلققتها قيادات السلطة الانتقالية عند الحدود الرمزية، ولم تتم بلورتها في تحركات عملية يستفيد منها السودان في تخفيف أزمات أهلية. ومن أبرز النتائج معاناة البلاد على كافة المستويات تقريبا، وعدم حدوث تقدم بنسبة بالأمل في تجاوز العراقيل المترامية، محليا وإقليميا ودوليا.

يبود أن السلطة الانتقالية وصلت إلى قناعة بشأن خطورة عدم تبني مواقف حاسمة، وقررت تعديل الدفة من بوابة إثيوبيا قبل أيام، حيث رفضت الخرطوم عرضا أن استثمران هذه السياسة توقيع اتفاق جزئي بينهما بشأن ملء سد النهضة، وأعلن رئيس الحكومة عبدالله حمدوك تمسكه بالمفاوضات الثالثة، أي بحضور مصر، واستكمال ما أنجزته الجولات السابقة، بما يعني تخليا عما يوصف بـ"التبعية" السودانية المؤازرة لإثيوبيا على حساب مصر في الأزمة.

فهمت هذه الرسالة على أنها إعادة ترتيب لموقف السودان من الأزمة، خاصة أن الحكومة تلقت تقريرا شديدا من قوى سياسية استتعت من الانسحاق وراء إثيوبيا، ليس حيا في مصر بالطبع، لكن لأنها وجدت أن استمرار هذه السياسة سوف يضر بمصالح السودان المائية. ويؤسس هذا التوجه تشكل جديد من العلاقات الإقليمية والدولية، ويقع نحو التخلي عن مواقف سابقة الحقت ضرا بالغا بالحكومة، ووضعها أمام قتابل متعددة، لا أحد يعرف مكان وزمان انفجارها.

غير مستبعد أن تستمر السلطة الانتقالية لفترة أطول مما حدثته الوثيقة الدستورية، ومدتها 38 شهرا بالتناوب بين الشق العسكري والمدني في مجلس السيادة، فمع التحديتات الراهنة وصعوبة تسوية الكثير من الملفات، بل عدم تحقيق إنجازات ملموسة، قد يجد الجميع أنفسهم في مواجهة هذا الخيار، بمعنى أن أجهزة الحكم تستمر لفترة لا تصلح معها السياسات المؤقتة والتلقيفية.

يقوم ميل السلطة الحالية لحسم خياراتها إلى زيادة اطمئنان المواطنين إليها أو ارتفاع منسوب الشكوك فيها، حسب طبيعة التوجهات وما تنسفر عنه من تقدم أو تاخر، فإذا حدث الأول زادت الثقة، والعكس صحيح، وبالتالي مطلوب من السلطة وضع سيناريوهات تستمر معها لفترة طويلة، والتحلل من الكوابع التي أعادت ذلك، بذريعة أن المراحل الانتقالية تستوجب تصورات مؤقتة وتبتعد عن تبني مواقف قاطعة.

تلتجأ الكثير من الدول التي تعيش فترات انتقالية إلى القبض على العصا من منتصفها، كما يقولون، وتحاول أن تكون موافقا وسياساتها في الملفات الخارجية على الحياد وغير محسومة في القضايا المثيرة للجدل، لتتجنب الطبقة الحاكمة الدخول في مشكلات جانبية قد تلهيها عن أداء واجباتها الرئيسية وترتيب المرحلة الانتقالية. جرت السودان وصفة الحياد، أو بمعنى أدق الانبساط الذي يطغى على السلطة الحالية، والتي بدأت فترتها منذ حوالي عشرة أشهر، وكانت النتيجة مخيبة للأمال؛ فقد أفضى تجاهل بعض القضايا الحيوية في مجال العلاقات الإقليمية والدولية وعدم التعامل معها بجدية كافية إلى الإيحاء بالعجز عن صناعه القرارات، بما جرى فهمه على أنه ارتباك واضح في سدة السلطة. وبسبب هذا التوجه خسرت الخرطوم مكاسب كان يمكن أن تجني من ورائها ثمارا عدة.

طلت السلطة الانتقالية، بشقيها مجلس السيادة والحكومة، ومن خلفها تحالف قوى الحرية والتغيير، تتجنب الفصل في شأن العلاقة مع الدول الداعمة لتنظيمات إسلامية منطرفة، والتي وقفت خلف الكثير من تحركات فلول النظام السابق للعودة إلى السلطة مرة ثانية، مع أن الخرطوم تخوض معركة حامية لإزالة التمكين والخلوص من رواسب نظام الرئيس عمر البشير في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد والمجتمع.

أغرى الغموض على الصعيد الخارجي دولا مثل تركيا وقطر، بمواصلة العمل على دعم الحركة الإسلامية السودانية وروافدها المنتدرة في مستويات خطيرة، كما أوصلت السيولة السياسية إلى هاتين الدولتين رسالة خاطئة مفادها أن الخرطوم حريصة على استمرار النهج الحميم السابق معهما، ما أغرى بالمزيد من الدعم المادي والمعنوي للقوى القريبة منهما، في وقت احتفظ فيه النظام الانتقالي في السودان بعلاقات جيدة مع المعسكر المعادي لكل من الدوحة وأنقرة، ويتكون من محور مصر والإمارات والسعودية. وهو ما جعل الفريق الأول يرتاح لبيعة عدم التغيير دون أن يفهم موجباتها، لكن الفريق الثاني اعتبر ذلك بمثابة تحايل ورغبة في المضي قدما في نهج نظام البشير الانتهازية الذي حرص طويلا على القبض على أوراق عديدة غير متكافئة، ما أفقده قدرا كبيرا من الثقة في سياساته.

انعكست الإزدواجية الجديدة في شكل علاقات غير محسومة مع دول كان من الممكن أن تقدم دعما وفيرا للسلطة الانتقالية، لأنها اصطحبت معها بعض الشكوك السياسية في نوايا السودان الجديد، ربما يكون ذلك مفهوما في ظل المرواح التي تعيشها الأحزاب والكتل السياسية، غير أن رسالته وصلت إلى بعض الأطراف بما يفيد أن الخرطوم لا تريد تغييرا حقيقيا.

جرت مياه كثيرة في هذا النهر، من نتيجتها أن السلطة الانتقالية لم تقترب بما يكفي من المحور الداعم للإرهاب وتجنبي من ورائه ثمارا كبيرة، وبقيت العلاقة غير مستقرة تتراوح بين الصعود

حين تجتمع أصداد سياسية لمواجهة الغنوشي

أغلب الأطراف السياسية تشهر علامة قف في وجه رئيس النهضة



صبر الشارع التونسي نفذ من سياسات الغنوشي

وتدعمت الحرب الداخلية، بإعلان رئيس الحركة مؤخرا عن حل المكتب التنفيذي للحزب وهو قرار وإن بدا مضخما في عناوينه، فإنه لم يكن مفاجئا للعارفين بخبايا الحزب الإسلامي، فالقرار اتخذ على ضوء توصية سابقة من مجلس شورى الحركة المتعظم من سيطرة الغنوشي على القرار الداخلي للحزب. ويعد المكتب التنفيذي من أهم المؤسسات الداخلية للحركة التي تتم فيها صياغة التوجهات السياسية الكبرى ويعين أعضاؤها من قبل رئيس الحركة.

بعد الحرب على كورونا بدا واضحا أن عبد اللطيف المكي سيكون مستقبلا رقما صعبا في معادلة النهضة الداخلية

ولئن يرى كثيرون أن هذا القرار هو بمثابة طيحة سياسية على نار هادئة، فإنه أيضا جاء بعد تتالي الاستقالات داخل الحزب الإسلامي، حيث اتهم كل من غادر النهضة راشد الغنوشي بالانقلاب على لوائح الحزب عبر إحاطة نفسه فقط بالمقرين منه ومن عائلته خاصة في تركيبة المكتب التنفيذي.

وفي قلب الحرب التي تشن على الغنوشي وطنيا، فإنه من المرجح ألا يجد هذه المرة من كانوا في الصفوف الأمامية للدفاع عنه وعن "مهيبته" بين أنصاره، فجل القيادات الوازنة خرجت من دفاعها عن الغنوشي بيد فارغة وأخرى لا شيء فيها بعد أن فضل رئيس الحركة تعيين المرشحين منه فقط في دوائر مجلس نواب الشعب أو حتى وظائف أخرى كالمستشارين المعيّنين مؤخرا في قصر الحكومة بالقصبة.

وبات رئيس الحركة أيضا في مشكلة مزبوجة أخرى، بعدما بدا واضحا أن المكي قد فشل، حيث تشير كل القراءات إلى أن تقديم المكي للحصول على الوزارة في حكومة الفخفاخ كان يهدف لإقصائه وإبعاده عن المعركة مع الغنوشي بوصفه بعد أحد أكثر معارضيه نقدا، لكن بعد الحرب على كورونا بدا واضحا أن المكي سيكون مستقبلا رقما صعبا في معادلة النهضة الداخلية بعد كل ما حققه من شعبية في الأشهر الأخيرة. وأصبح الغاضبون من الغنوشي أكثر من أي وقت مضى يجهبون أنفسهم على أكمل وجه لخوض معركتهم معه في المؤتمر القادم للحركة والذي كان من المقرر إجراؤه في مايو الجاري لكن تم تأجيله بسبب كورونا وبسبب رغبة الغنوشي الذي يدرك أنها آخر ولاية له كرئيس للحركة.

رفضها القاطع لجر حركة النهضة تونس إلى مربع السياسات التركية، حيث أصدرت في الأيام القليلة الماضية ستة أحزاب تونسية معارضة يقودها حزب العمال اليساري، بياناً يقطع مع الغموض الذي بات يكتنف العلاقة بين تونس والدور التركي المشبوه في المنطقة. لم تقتصر معارضة رئيس حركة النهضة على من هم محسوبون على المعارضة البرلمانية أو من خارجها، بل شملت أيضا الأطراف الحزبية التي تختلف أيديولوجيا مع الإسلاميين ومنها حزب حركة الشعب (قوموية) التي عبرت عن امتعاضها من ارتباطات الغنوشي بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان وبتركيا وقطر.

وقال مؤخرا في هذا الصدد، النائب في البرلمان ورئيس حركة الشعب زهير المغراوي "راشد الغنوشي أراد تمرير اتفاقية قطر وتركيا، والحكومة طالبت بتأجيلها إلى أجل غير مسمى". وأكد أن الحكومة لم تطلب تمرير الاتفاقية، داعيا حركة النهضة إلى الابتعاد عن إزدواجية الخطاب. كما تصدى المغراوي حركة النهضة بقوله "اتحدى حركة النهضة أن تصدر بيانا تعلن فيه صراحة رفضها للتدخل التركي في ليبيا".

وفي سياق متصل بالشأن الحكومي الذي تريد أن تسيطر أيضا على مفاصله حركة النهضة، تم التسويق أيضا إلى أن رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ يسعى إلى توسيع الحزام السياسي بإشراك حزب قلب تونس في الأيام القليلة القادمة.

وهذه الرواية نفاها الفخفاخ مؤخرا بتاكيد أنه لن يرضخ إلى أي ضغوطات بقصد تعديل فريقه أو توسيع الحزام السياسي لحكومته وهو نفس الموقف تقريبا الذي أصدره المكتب السياسي لحزب قلب تونس والذي قال فيه "إنه لن يدخل الحكومة من أي بوابة حتى ولو كانت تحت عنوان الوحدة الوطنية".

حدثت النهضة بدأت تتحسّن مدى تقارب الرؤى بين رئيسي الحكومة إلياس الفخفاخ ورئيس الجمهورية قيس سعيّد ولذلك هي تحاول الآن البحث عن مخرج للتخلص من الفخفاخ وهو سلوك كان منتظرا من حركة صوتت في اللحظات الأخيرة لفائدة حكومة الفخفاخ خلال الجلسة العامة بالبرلمان التي خصصت لمنحها الثقة في أواخر شهر فبراير الماضي.

حرب داخلية

على عكس الحروب السابقة التي خاضها الغنوشي ضد الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي أو ضد الأحزاب اليسارية والعلمانية، يجد رئيس حركة النهضة نفسه هذه المرة غير مدعوم بالشكل الكافي من داخل الحركة التي غزا ضد سياساته. بدورها، لم تتأخر الأحزاب الحداثية واليسارية في التعبير عن استقالة عدة قيادات وازنة.

دعموه في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية وقالوا إنه الأمثل لحكم البلاد. ووظف من بقي في صف الغنوشي من قيادات الحركة كلام الرئيس ليم اتهامه بالتواطؤ والتامر على البرلمان، حيث قال النائب في البرلمان والقيادي في حركة النهضة سيد الفرجاني إن "رئيس الجمهورية يستعمل خطابا شعبويا للتخريف على مؤسسة دستورية هي مجلس نواب الشعب".

بدا واضحا أن حرب مؤسسة الرئاسة مع رئيس البرلمان هي معركة على الصلاحيات، لكنها لا تعد المؤشر الوحيد على نفاد صبر الطبقة السياسية من سياسات الغنوشي وفي مقدمتها رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ شريك الحزب الإسلامي في الحكم والذي خرج بتصور لا يتسق مع تمشي النهضة بتاكيد تونس للتدخل الأجنبي وكافة مشاريع تقسيم ليبيا، وتمسكها بإيجاد حل لبيبي ليبي للزراع في وقت يواصل فيه المحور التركي القطري استنفار أدواته السياسية وأقطابه لفرض معادلات جديدة لصالح الميليشيات الموالية لحكومة فايز السراج. وعلى عكس تحركات الغنوشي المريية والمخالفة للأعراف الدبلوماسية مع أطراف أجنبية، بعد تواصله مع رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا الإخواني خالد المشري، تؤكد تونس دائما على أن موقفها الرسمي يعتمد على مبدأ الحياد في مفاوضاتها للأزمة الليبية وسعيها لتقريب وجهات نظر الفرقاء الليبيين دون الانحياز إلى طرف على حساب طرف آخر.

وبات الغنوشي يدرك جيدا أنه عندما اختار الترشح للانتخابات البرلمانية ومن ثم رئاسة مجلس نواب الشعب ليخرج من الظلام إلى النور تاركا وراءه دور "رجل الظل" الذي يدير الكواليس من الخلف، أنه قد اختار مغاف بنفسه ولذلك بات يكابد في ظل المعارضة الشرسة له للاستعداد معركة ربما تكون أكثر فتكا به مقارنة باعتماد الرحيل في عام 2013.

وتجسدت في هذا السياق، قيادات ائتلاف الكرامة السلفي الممثل في البرلمان، للتحدث والنطق نيابة عن الغنوشي، لشنها حملة مفرضة ضد الرئيس قيس سعيّد بعدما دعمته في الرئاسة، حيث طالب رئيس الائتلاف والنائب بالبرلمان سيف الدين مخلوف برفع الوكالة عن الرئيس قيس سعيّد وهو مطلب لا يصح دستوريا وفق كل الخبراء.

وتبني هذه التحركات التي ينفذها من بقي من داعمي الغنوشي وفي مقدمتهم من "رابطات حماية الثورة" التي عرفت بأعمالها العنيفة في الفترة بين 2011 و2013، بأن الغنوشي يريد أن يظهر أنه على استعداد حتى لو تحولت المعركة إلى الشارع في قادم الأيام مع تحسين الوضع الصحي، ما قد يسمح بخروج المحتجين ضد سياساته. بدورها، لم تتأخر الأحزاب الحداثية واليسارية في التعبير عن

لا حديث الآن في تونس، التي بدأت تنجو شيئا فشيئا من مكبات وباء كورونا وأخطاره، إلا عن المعركة السياسية التي خرجت من الغرف المظلمة إلى النور بين الرئيس قيس سعيّد وراشد الغنوشي رئيس حركة النهضة ورئيس البرلمان في الآن نفسه. هذه التطورات السريعة أجتت حربا سياسية كان الغنوشي دائما حاضرا فيها منذ ثورة يناير 2011.



وسام حمدي
صحافي تونسي

تونس - بدأت سحابة البوء تنقش في تونس بعدما حققت البلاد نجاحا مؤقتا في مقاومته والخروج باخف الأضرار، كما عادت الحياة بصفة تدريجية إلى طبيعتها حاملها معها فضلا جديدا من العراك السياسي الكلاسيكي بين الإسلاميين والعلمانيين.

العودة مجددا لحروب السياسة في تونس بعدما تحطت تونس بسلام المرحلة الأخطر في مواجهة وباء كوفيد - 19 جاءت بمضامين وعناوين معتادة لكنها تدار باشكال مختلفة جمعت كل من لا يتبنى طرح الإسلاميين في سلة واحدة وفي طريق واحد هو معارضة راشد الغنوشي. بعدما أظهر رئيس حركة النهضة حماسه العلن بصفته رئيسا للبرلمان، لإغراق تونس في مستنقع المحور القطري - التركي في أكثر من قضية وعلى رأسها الملف الليبي ورغبته في حكم البلاد وحده، لم تعد هناك فوارق الآن في الخطابات بين الرئيس قيس سعيّد وحمة الهامي زعيم حزب العمال (يساري) أو غير موسي رئيسة الحزب الدستوري الحر أو بقية رؤساء الأحزاب العلمانية، بات كلهم يرفعون مطلباً واحداً مفاده كبح رغبات الغنوشي الأيديولوجية التي تملى عليه من وراء البحار وتحديدا من أنقرة.

اللافت في المعركة الجديدة ضد الغنوشي أيضا أنها لا تجمع هذه المرة فقط من هم معروفون بوقوفهم ضد سياسات الأخونة و"التريك" بل إن أحد أهم أضلع الصراع ضد رئيس حركة النهضة صار من داخل الإسلاميين ومن الحزب الإسلامي نفسه، من الذين لم تعد تغييهم مهادناته رافعين في وجهه علامة "قف" بعدما منح لنفسه صلاحيات "الخليفة" في إدارة الشأن الداخلي للنهضة.

هدف واحد بشعارات مختلفة

تختلف معارضة الغنوشي في تونس من طرف إلى آخر، فرئيس الجمهورية قيس سعيّد يدافع عن صلاحياته الشرعية التي يريد في كل مرة رئيس حركة النهضة اختراقها، أما الأحزاب الوسطية وفي مقدمتها الحزب الدستوري الحر فتشن حربها ضد مشروع يناقش ما رسخ من مكتسبات الدولة الوطنية الحداثية بعد الاستقلال عن المستعمر الفرنسي.

أما اليساريون فيخوضون حربا أيديولوجية ضد الغنوشي ترفض خلط الدين بالدولة وتامل في كشف حقيقة المدير لاختيالات المعارضين اليساريين شكري بلعيد ومحمد البراهمي في عام 2013 وتحديدا في فترة حكم "الترويكا"، فيما يشن الغاضبون داخل حركة النهضة حرب وجود عنوانها التحضير مؤتمر الحركة القادم.

لم يُسم الرئيس قيس سعيّد خلال كلمته له في مدينة قبلي (جنوب البلاد) حركة النهضة أو زعيمها راشد الغنوشي بالاسم حين قال في نقد موجّه للبرلمان الذي يرأسه الغنوشي "لو كان النائب مسؤولاً أمام ناخبي، وكان بإمكانه أن يسحب الثقة، لما احتاج إلى مثل هذا الخرق الجسيم الذي يجسده مرض دستوري وسياسي ربما أكبر من جائحة كورونا التي انتشرت في العالم".

لكن قيادات النهضة وأنصارها استوعبوا جيدا الرسالة بسرعة، فشنّت صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي حملة شعواء ضد رئيس